اختبار علاقة التكامل المشترك وسببية Toda-Yamamoto بين الدعم الحكومي والاستثمار المحلي والنمو الاقتصادي في مصر

د. مروة محمد علي مصطفى

مدرس بقسم الاقتصاد
كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية
جامعة الإسكندرية – مصر
أستاذ مساعد
جامعة الأمام محمد بن سعود الإسلامية
المملكة العربية السعودية

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وقياس العلاقة بين الدعم الحكومي والاستثمار المحلي والنمو الاقتصادي، وذلك باستخدام بيانات سلسلة زمنية سنوية عن مصر خلال الفترة (1990-2022)، وذلك اعتمادًا على نموذج الانحدار الذاتي ذو فترات الإبطاء الموزعة (Autoregressive Distributed Lag Model (ARDL ومدخل الحدود لاختبار وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة واختبار سببية (Toda- Yamamoto (TY لاختبار اتجاه العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة في الأجل الطويل. خلصت الدراسة إلى وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، حيث أثر الاستثمار المحلي إيجابيًا ومعنويًا على النمو الاقتصادي في الأجل القصير والطويل، وأثر معدل التضخم عكسيًا ومعنويًا على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل إلا أن هذا الأثر كان ضعيفًا، أما الدعم الحكومي فكان تأثيره طرديًا على النمو الاقتصادي، ولكنه غير معنوي. وفيما يتعلق باختبار سببية TY في الأجل الطويل، فكان هناك علاقة سببية طردية في اتجاه واحد من الاستثمار المحلي إلى النمو الاقتصادي. كما توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة سببية طردية في اتجاهين بين الاستثمار المحلي والدعم الحكومي، مما يؤكد على أهمية برامج دعم القطاعات الإنتاجية المختلفة ودعم المناطق الصناعية ودعم الصادرات التي تقدمها الحكومة المصرية ودورها في زيادة الاستثمار المحلي. توصي الدراسة بأهمية توجيه مزيد من الدعم الحكومي للأنشطة الاقتصادية المختلفة والتي من شأنها أن تؤثر إيجابيًا على الاستثمار المحلي، ومن ثم على النمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: *الدعم الحكومي، اختبار سببية Toda -Yamamoto (T&Y)، الانحدار الذاتي ذو فترات الإبطاء الموزعة.*

المقدمة

تعتبر سياسات الدعم الحكومي جزء من السياسة الاقتصادية التي تهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادي والاستقرار على المستوى الكلي. كما يلعب الدعم الحكومي سواء كان عيني أو نقدي دورًا مهمًا في تحقيق الأهداف الاجتماعية حيث يوفر الاحتياجات الأساسية للطبقات محدودة الدخل في المجتمع، ففي حالة توجيه الدعم إلى القطاع العائلي تحديداً للفئات محدودة الدخل، فإن الدعم يسهم في زيادة الإنفاق الاستهلاكي، ومن ثم يسهم في زيادة الطلب الكلي، وبالتالي يسهم أيضًا في تحقيق النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى آثاره الاجتماعية لتقليل الفقر والتفاوت في توزيع الدخل. ويُعد الدعم والإعانات الحكومية بكافة أنواعها من أدوات السياسة الإنفاقية التي تلجأ إليها حكومات الدول النامية لتقليل التفاوت في توزيع الدخول ومساعدة الأفراد والأسر منخفضة الدخل على توفير احتياجاتها الأساسية من السلع والخدمات. ودور الدعم الحكومي لا يقتصر فقط على توفير الاحتياجات المعيشية، ولكن يمتد ليشمل تحسين القدرات البشرية وتنمية المهارات من خلال ضمان تقديم الخدمات التعليمية والرعاية الصحية لمساعدة أصحاب الدخول المنخفضة على كسر دائرة الفقر الذي ينتقل من جيل إلى جيل آخر (أبو زيد، 2019). وقد يوجه الدعم إلى المجالات الإنتاجية وذلك من أجل مساعدة قطاع إنتاجي ناشئ أو متعثر أو يتعرض للمنافسة الخارجية. ومن شأن دعم القطاع الإنتاجي أن يسهم في تحقيق

* تم استلام البحث في ديسمبر 2023، وقبل للنشر في فبراير 2024، وسيتم نشره في أكتوبر 2024.
(معرف الوثائق الرقمي): DOI: 10.21608/AJA.2024.256366.1572

النمو الاقتصادي، حيث يمكن حفز النمو من خلال منح الدعم للقطاعات الأكثر إنتاجية. (Wang, 2023) ويحتل الدعم الحكومي أهمية كبيرة في استمرار عمل القطاع الإنتاجي المسؤول عن توليد الناتج والدخل وعن استمرار عملية التنمية الاقتصادية. ويسهم الدعم الحكومي في إيجاد البيئة المناسبة للاستثمار في القطاعات الإنتاجية وبالتالي تنخفض معدلات البطالة. بالإضافة إلى دور الدعم الحكومي في تغيير الهيكل الاقتصادي الكلي من خلال التحول إلى طرق إنتاج حديثة ومن خلال دعم الصادرات (الفهداوي والمحمدي، 2022).

نستنتج مما سبق أن للدعم الحكومي أثر على الاقتصاد الكلي ويتحقق هذا الأثر عن طريق آليتين: (Samson, 2009)

- الأولى: أنه يؤثر على مكونات الإنفاق من خلال تحويل القوة الشرائية من الطبقات الأعلى دخلاً للطبقات الأقل دخلاً. وبالتالي فإن أثر إعادة التوزيع نتيجة التحويلات الاجتماعية ربما يقلل من الواردات لأنه يزيد من الطلب على المنتجات المحلية، وكذلك يزيد من الطلب على العمالة مما يعمل على خلق الوظائف وتخفيض معدل البطالة.
- الثاني: يأتي الأثر الثاني من الاستثمار، سواء بشكل مباشر من خلال دعم الاستثمارات المحلية والقطاعات الإنتاجية، وأثر غير مباشر يعتمد على التغير في العائد على رأس المال والذي يتأثر بإعادة التوزيع وتحسن المستوى التعليمي وتعزيز الاستقرار الاجتماعي.

ولأهمية الدعم الحكومي اهتمت الحكومة المصرية بتقديم دعم للمناطق الصناعية والتدريب الصناعي وتنمية الصعيد كوسيلة، لدعم قدرات المواطنين وخاصة الفقراء منهم على اكتساب الدخل وتجاوز خط الفقر. وقد شهدت برامج الحماية الاجتماعية تطورات إيجابية منذ بداية عام 2015، مع تطبيق منظومة الدعم التمويني الجديدة، وارتفع مستوى هذه البرامج خلال عام 2018، مع بداية تطبيق الدعم النقدي المتمثل في برنامجي «تكافل» و«كرامة»، حيث اتسمت الفترة من 2014 /2015 إلى 2017 /2018 بالارتفاع المستمر في الإنفاق العام على برامج الدعم النقدي المشروط (موسى، 2021). وبالتالي لا غنى عن الدعم الحكومي، وبصفة خاصة في الدول النامية التي تسعى لتحقيق أهدافها الاجتماعية والاقتصادية.

لا شك أن الدعم له أبعاد كثيرة هناك بعد يتعلق بأثر الدعم على عجز الموازنة العامة للدولة وذلك إذا لم يتم توفير مصادر لتمويل هذا الدعم، ويتمثل البعد الثاني في تحقق الهدف الاجتماعي من الدعم ووصوله إلى مستحقيه. إذن يقع على الدولة عبء كبير ليس فقط في توفير الدعم، ولكن أيضاً في اتباع إجراءات وسياسات تمكنها من وصول هذا الدعم إلى مستحقيه، ويتمثل البعد الثالث في تحقيق الهدف الاقتصادي من الدعم وهو زيادة الاستثمارات والنمو الاقتصادي. إذن تتعدد أهداف الدعم ما بين أهداف اجتماعية واقتصادية، ويوجد على الدولة عبء في سبيل توفير الدعم من أجل الوصول لتلك الأهداف. وتركز الدراسة على الهدف الاقتصادي للدعم الحكومي.

الإطار النظري ومراجعة الدراسات السابقة

لا شك أن للدعم الحكومي أهمية كبيرة، وذلك لآثاره الاجتماعية في دعم الطبقات منخفضة الدخل وتقليل التفاوت في توزيع الدخول وآثاره الاقتصادية فيما يتعلق بأثره على متغيرات اقتصادية كالنمو الاقتصادي والاستثمار والتضخم وأثره على رفع كفاءة الأفراد، وبالتالي ارتفاع إنتاجيتهم.

أولاً - دراسات أكدت على الدور الاجتماعي للدعم الحكومي:

دراسة (حلمي، 2005)، وأشارت إلى أهمية الدعم لحماية الفقراء وتخفيف العبء عن محدودي الدخل، بالإضافة إلى أهمية إصلاح منظومة الدعم حتى لا يزداد العبء على الموازنة العامة للدولة وحتى لا يذهب الدعم لغير مستحقيه. وأكدت الدراسة على أهمية تطوير السياسة الحالية لرفع كفاءة وعدالة الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية وأكدت كذلك على أهمية التحول من الدعم السعري إلى الدعم النقدي المشروط. وتوصلت الدراسة إلى ضرورة تطبيق نظام للأجور يحقق التوازن بين هيكل الأجور وتكلفة الحصول على الاحتياجات الأساسية.

دراسة (Samson, 2009)، وهدفت إلى عرض الإطار النظري للآثار الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بالتحويلات الاجتماعية. من خلال عرض تجارب مجموعة من الدول النامية مع التركيز على نظام التحويلات الاجتماعية في جنوب أفريقيا. وخلصت الدراسة إلى أن التحويلات الاجتماعية تخفض الفقر وعدم العدالة في توزيع الدخول بالإضافة إلى أنها تحفز الاستثمار والنمو الاقتصادي في الأجل الطويل.

دراسة (محمد، 2021)، وأكدت على الدور الاجتماعي للدعم الحكومي فهدفت إلى تقييم سياسة الدعم الحكومي في مصر وتوضيح أبعادها ومدى تحقيق السياسة لأهدافها والتي تتمثل في إعادة توزيع الدخل القومي لصالح الفئات الفقيرة. واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وخلصت الدراسة إلى ضرورة التحول التدريجي للدعم النقدي وليس بشكل مفاجئ لما لذلك من آثار سلبية بصفة خاصة للطبقات محدودة الدخل والتي تعتمد على السلع المدعمة بشكل كبير وأكدت الدراسة على أهمية الدعم النقدي المشروط.

دراسة (تعبان وشعيب، 2021)، وهدفت إلى توضيح مفهوم الدعم وأهم آثاره الاقتصادية والاجتماعية وقياس العلاقة بين سياسات الدعم ومؤشرات الفقر خلال الفترة من 2003- 2018، وتوصلت الدراسة إلى أن الفقر من أهم الأسباب المعوقة للتنمية البشرية وأن الاقتصاد العراقي تأثر بالأزمات التي تحدث في سوق النفط العالمي بسبب انخفاض الطلب العالمي على الطاقة مما أدى إلى انخفاض إيرادات النفط وبالتالي التأثير السلبي على مخصصات الدعم الحكومي، أي أن مخصصات الدعم حساسة للصدمات التي يتعرض لها العراق.

دراسة (Mehmedi, 2022)، وهدفت إلى قياس أثر التحويلات الاجتماعية على مؤشر التنمية البشرية والفقر وعدم العدالة في شمال مقدونيا، باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية خلال الفتر 2008- 2019، وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين التحويلات الاجتماعية ومؤشر التنمية البشرية ووجود علاقة عكسية بين التحويلات الاجتماعية ومعامل جيني والفقر.

ثانيًا - دراسات تناولتأثر الدعم الحكومي على الموازنة العامة للدولة:

دراسة (أباديروصيام، 2017)، وتناولت العلاقة بين الدعم وعجز الموازنة العامة للدولة خاصة عندما تلجأ الدولة إلى تمويل الدعم من خلال زيادة العبء على موازنة الدولة دون العمل على خلق مصادر جديدة للإيرادات يتم من خلالها تمويل الدعم. وأوضحت الدراسة أن هناك حلول يمكن من خلالها إصلاح منظومة الدعم ومنها إلغاء الدعم المقدم للسلع أو تخفيض حجم الدعم المقدم لهذه السلع بشكل تدريجي أو الإبقاء على الدعم مع محاولة وصوله إلى مستحقيه.

دراسة (الصالحي، 2020)، وهدفت إلى تحليل العلاقة بين الدعم وعجز الموازنة العامة للدولة خلال الفترة 1990-2019، باستخدام منهجية اختبار التكامل المشترك ونموذج الانحدار الذاتي غير الخطي ذو فترات الإبطاء الموزعة NARDL وتوصلت الدراسة إلى أن العلاقة بين الدعم وعجز الموازنة العامة للدولة غير خطية وكانت العلاقة بينهما طردية ومعنوية.

دراسة (حسين وغانم، 2021)، وتناولت الدراسة تحليل وتقييم تطور حجم الدعم في الموازنة العامة للدولة وتوضيح مخاطر الدعم وآليات ترشيده، وذلك اعتمادًا على الأسلوب الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك آليات يمكن من خلالها ترشيد كعم السلع التموينية ودعم الخبز ومنها التحول إلى الدعم النقدي بما يساهم في الحد من عجز الموازنة وتحقيق العدالة الاجتماعية.

دراسة (حسن وزين الدين، 2022)، وهدفت إلى تقييم أثر الدعم الحكومي على الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)، اعتمدت الدراسة على الأسلوب الوصفي التحليلي، وخلصت الدراسة إلى أن الدعم الحكومي ممثلاً في التحويلات الاجتماعية كانت نسبته كبيرة قدرت ب 22% من إجمالي النفقات، وتسببت في عجز بالموازنة تراوحت نسبته بين 117% و130% في أخر أربع سنوات وكان تأثير الدعم الحكومي على الموازنة عكسي.

ثالثًا - دراسات تناولت أثر الدعم الحكومي على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية:

دراسة (Blankenau, 2005)، وهدفت إلى معرفة هل الدعم الموجه للإنفاق على التعليم يؤثر على النمو الاقتصادي، وذلك بالاعتماد على نموذج النمو الداخلي. أوضحت الدراسة أن رأس المال البشري يتراكم من خلال الإنفاق على كلاً من التعليم الأساسي والتعليم الجامعي، وتستخدم الحكومة الإيرادات الضريبية لدعم التعليم، وأن قيمة الدعم الموجه للتعليم بشقيه الأساسي والجامعي تتزايد مع تزايد حجم الإنفاق ومع زيادة درجة تكامل رأس المال البشري المتحقق عبر التعليم الأساسي والجامعي. ومن شأن زيادة الإنفاق على التعليم أن تسهم في تحقيق النمو الاقتصادي.

دراسة (الخطيب، 2008)، وهدفت إلى تحليل أثر الدعم الحكومي على النمو الاقتصادي في القطاع غير النفطي السعودي باستخدام دالة الإنتاج النيوكلاسيكية الموسعة، وتوصلت الدراسة إلى أن لكلاً من الإعانات الحكومية والقروض الميسرة أثر معنوي ولكنه ضعيف على النمو الاقتصادي، وتوصلت الدراسة كذلك إلى محدودية سياسات الدعم التي

اتبعتها المملكة العربية السعودية على النمو الاقتصادي، وأن تخفيض الدعم الحكومي له آثار ضعيفة على النمو، وأن سياسة الدعم الحكومي في المملكة لها آثار اجتماعية قد تفوق آثارها الاقتصادية المحدودة.

دراسة (Fan et al., 2008)، وهدفت إلى دراسة أثر الدعم الحكومي بأشكاله المختلفة على الاستثمار والنمو في القطاع الزراعي وتخفيض الفقر في الهند. وتوصلت الدراسة إلى أن الاستثمار في البحوث الزراعية والتعليم والبنية التحتية من أكثر أدوات الإنفاق العام فاعلية في تحفيز النمو في القطاع الزراعي وتخفيض الفقر.

دراسة (Bernini & Pellegrini, 2011)، وهدفت إلى تقييم أثر الدعم الحكومي على تراكم رأس المال في الشركات التي يوجه لها الدعم في جنوب إيطاليا خلال الفترة 1996- 2004، وتوصلت الدراسة إلى الشركات التي يوجه لها الدعم حققت معدلات نمو مرتفعة ومعدلات توظف مرتفعة عن الشركات التي لا يوجه لها الدعم في الأجل القصير لكن في الأجل الطويل كان أثر الدعم على الإنتاجية والنمو عكسي.

دراسة (عليوة، 2016)، وهدفت إلى تقييم أثر الدعم الحكومي في بعض المتغيرات الاقتصادية التي تتأثر بقيمة الدعم الحكومي ثم تأثير ذلك في النمو الاقتصادي خلال الفترة 1990-2014، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي المستند على القياس الكمي لتقييم أثر الدعم الحكومي في مصر، وخلصت الدراسة إلى أن الدعم الحكومي يؤثر إيجابياً على الاستهلاك النهائي والاستثمار الأجنبي المباشر وقيمة الصادرات وبالتالي يؤثر إيجابياً على النمو الاقتصادي.

دراسة (مصطفى، 2016)، وهدفت إلى التعرف على العلاقة بين خفض نسبة الدعم في الموازنة العامة للدولة وبين معدل التضخم من خلال قياس أثر تغير سياسة الدعم الغذائي على المستوى العام للأسعار خلال الفترة 2001- 2015، اعتماداً على منهجية التكامل المشترك. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين معدل التضخم ونسبة الدعم الغذائي في مصر.

دراسة (كمال وعبد الرازق، 2019)، وهدفت إلى تقدير وتحليل أثر الدعم الحكومي والتحويلات الاجتماعية على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام الدالة النيوكلاسيكية خلال الفترة من 1994 إلى 2016 واعتمادًا على منهجية نموذج العزوم المعممة GMM. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أنّ كل زيادة بـ 1% في الدعم الحكومي والتحويلات الاجتماعية ينجم عنها زيادة مقدارها 0.2 % في النمو الاقتصادي ومن ثم تشير المعلمة الموجبة إلى مدى أهمية الدعم الحكومي في زيادة النشاط الاقتصادي.

دراسة (راضي، 2020)، وهدفت إلى قياس أثر تصحيح أسعار الطاقة على أداء الاقتصاد الكلي في مصر، وتوصلت الدراسة إلى أن انخفاض أسعار الطاقة في مصر شجع على الاستهلاك المفرط للطاقة وارتفاع فاتورة واردات الطاقة وتحمل الموازنة عبء كبير تمثل في الدعم الموجه لهذا القطاع.

دراسة(الفهداوي والمحمدي، 2022)، وهدفت إلى قياس أثر الدعم الموجه للقطاع الزراعي على النمو الاقتصادي، وذلك اعتماداً على المنهج الوصفي والتحليلي، بالإضافة إلى الدراسة القياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذو فترات الإبطاء الموزعة خلال الفترة 1996- 2016 في العراق، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل بين الدعم الحكومي الموجه للقطاع الزراعي والنمو الاقتصادي.

دراسة (محمد ومراد، 2023)، وهدفت إلى تقدير أثر الدعم الحكومي والتحويلات الاجتماعية على النمو الاقتصادي في الجزائر، وذلك بالاعتماد على نموذج الانحدار الخطي المتعدد خلال الفترة 2010-2021، وخلصت الدراسة إلى أن الدعم يؤثر إيجابياً ومعنوياً على النمو الاقتصادي.

دراسة (Hu et al., 2023)، وهدفت الدراسة إلى قياس أثر الدعم الحكومي بأدواته المختلفة (الدعم الموجه لإنتاج السلع النهائية والدعم الموجه لشراء السلع الوسيطة والدعم لموجه للبحوث والتطوير) على النمو والرفاهية. وتوصلت الدراسة إلى التنسيق بين هذه الأدوات أدى إلى تعزيز النمو الاقتصادي، وعندما تم استخدام كل أداة بشكل منفرد كانت أقل أداة تعزيزاً للنمو هي الدعم الموجه للبحث والتطوير. وعندما تم استخدام دعم إنتاج السلع النهائية بالإضافة إلى دعم السلع الوسيطة كانت أكثر فاعلية في تحقيق النمو وأقل فاعلية في تحقيق الرفاهية.

دراسة (Wang, 2023)، واختبرت أثر الدعم الحكومي على النمو الاقتصادي في الصين، أوضحت الدراسة أن الهدف من تقديم الدعم الحكومي في آثاره الخارجية الإيجابية التي تنعكس على الاقتصاد القومي. وقد أوضح ذلك مارشال وبيجو عند حديثهم عن السياسة الصناعية المثلى وهي أن يتم منح الدعم للأماكن المتوقع أن يكون لها آثار خارجية إيجابية. فكلما زاد الدعم المخصص كلما زاد إنتاج هذا القطاع ورأس المال والعمل مما يكون له آثار إيجابية على الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج.

وتوصلت الدراسة إلى أثر الدعم على النمو قوي ولذلك تتوسع جميع الشركات التي تحصل على الدعم الحكومي والشركات التي لا تحصل عليه من أجل الحصول على مزيد من الدعم الحكومي.

تختلف هذه الدراسة في إنها تختبر وجود علاقة تكامل مشترك بين الدعم الحكومي والاستثمار المحلي والنمو الاقتصادي، بالإضافة إلى اختبار علاقة السببية في الأجل الطويل بين متغيرات الدراسة اعتماداً على اختبار سببية TY.

مشكلة الدراسة

تقوم الحكومة بدعم أسعار بعض السلع والخدمات لتوفير الاحتياجات الأساسية للمواطنين بأسعار مناسبة، وخاصة الحد الأدنى من احتياجاتهم. وقد ساعد دعم السلع الغذائية الأساسية على إبقاء حوالي 7% من السكان في مصر فوق خط الفقر خلال عام 2005 وعلى الرغم من مزايا سياسة الدعم الحالية، إلا أنها تتسم بارتفاع التكلفة المالية (المركز المصري للدراسات الاقتصادية، 2008). فهل يمكن تحمل التكلفة المالية مقابل الآثار الاقتصادية والاجتماعية للدعم الحكومي؟.

وتركز الدراسة على تقييم سياسة الدعم الحكومي وآثارها الاقتصادية من خلال الإجابة على السؤال التالي: هل كان لسياسات الدعم الحكومي التي اتبعتها مصر خلال الفترة 1990- 2022 أثر على النمو الاقتصادي؟ وماهي علاقة السببية في الأجل الطويل بين الدعم الحكومي والاستثمار المحلي والنمو الاقتصادي؟

أهداف الدراسة

ينتقل أثر الدعم على النمو الاقتصادي بشكل مباشر باعتباره أحد مكونات الإنفاق الحكومي وبشكل غير مباشر من خلال تأثيره على قوة العمل (الدعم الموجه للقطاع الصحي والتعليمي والغذاء) ومن خلال تأثيره على الاستثمار (الدعم الموجه للقطاع الإنتاجي وقطاع التصدير).

وتهدف الدراسة إلى اختبار علاقة التكامل المشترك وعلاقة السببية بين الدعم الحكومي وكل من النمو الاقتصادي والاستثمار المحلي. ويتمثل الهدف الرئيسي للبحث في تقييم العلاقة بين الدعم الحكومي والاستثمار المحلي والنمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة 1990-2022،

أهمية الدراسة

وتتمثل أهمية الدراسة في أن الدعم لحكومي له دور مزدوج، حيث يمثل وسيلة تقوم الدولة من خلالها بمساعدة الفئات محدودة الدخل لكي تلبي احتياجاتها الأساسية وبالتالي له دور في توفير الحماية الاجتماعية لأفراد المجتمع، كذلك يمثل الدعم الحكومي وسيلة يمكن من خلالها تشجيع الإنتاج في قطاعات معينة وتشجيع الصادرات، وكذلك رفع كفاءة العنصر البشري من خلال الدعم الموجه للقطاع العائلي وللتعليم والتدريب والقطاع الصحي، وبالتالي يسهم في تحقيق النمو الاقتصادي.

فرضيات الدراسة

تحاول الدراسة اختبار الفروض التالية:

- من المتوقع وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدعم الحكومي والاستثمار المحلي والنمو الاقتصادي في الأجل الطويل.
- من المتوقع وجود علاقة سببية في الأجل الطويل بين الدعم الحكومي والنمو الاقتصادي.
- من المتوقع وجود علاقة سببية في الأجل الطويل بين الدعم الحكومي والاستثمار المحلي.

مفهوم الدعم و أنواعه

مفهوم الدعم

يمكن تعريف الدعم بأنه عبء مالي تتحمله الحكومة فقط لكي يتمكن الأفراد والشركات من الحصول على السلع والخدمات بسعر أقل من السعر الذي تباع به هذه السلع. كما يمثل الدعم مبالغ مدفوعة بدون مقابل أو بمقابل أقل من قيمة ما تم تحويله وذلك لتحقيق أهداف معينة (عليوة، 2016). كذلك يعتبر الدعم نفقة حكومية مباشرة، أو غير مباشرة، أو حقاً اقتصادياً ممنوحاً، أو امتيازاً خاصاً يوجه إلى المشروعات الخاصة أو الشركات أو الوحدات الحكومية

وذلك لتحقيق أهداف عامة (حسن وزين الدين، 2022). كما يمكن تعريف الدعم الحكومي على أنه مساهمة مالية تقدمها الحكومة أو أي هيئة عامة تتحقق منها منفعة لمن يحصل عليها وذلك لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية ويمثل الدعم الحكومي أحد الأدوات التي تستخدمها الدولة للتأثير في الحياة الاقتصادية (مهودر، 2012). كما عرفه الديب (1988) بأنه التحويلات الجارية من جانب الحكومة بدون مقابل للمنتجين لتشجيع الصادرات أو للتأثير على العرض أو للمستهلكين بهدف رفع مستوى معيشتهم أو هو ضريبة سالبة تتحملها الدولة.

ويطلق كذلك على الدعم الحكومي مصطلح **النفقات التحويلية**، وقد ظهر هذا المصطلح على يد الاقتصادي بيجو الذي قسم النفقات العامة إلى نفقات حقيقية ونفقات تحويلية. ويقصد بالنفقات التحويلية هي تلك النفقات التي لا تحصل الدولة نتيجة إنفاقها على سلع وخدمات، ولكن من خلال هذه النفقات تنقل القوة الشرائية من جهة إلى أخرى لذلك فإنها تؤدي إلى زيادة الدخل القومي مباشرة، حيث إن هدف الدولة من هذا الإنفاق هو إعادة توزيع الدخل ولو بصورة جزئية لصالح فئة معينة (مهودر، 2012). وكما أوضح محمد (2021) فإن الدعم يمثل مشاركة في تكلفة السلعة وتخفيض سعرها من قبل الحكومة، حيث تتحمل الحكومة جزء من سعر السلعة أو الخدمة التي لا يمكن للمواطن أن يستغنى عنها ويتحمل المواطن جزء صغير من سعر السلعة أو الخدمة. كما يمكن اعتبار الدعم ضريبة سالبة عندما يقدم الدعم للقطاع الإنتاجي لحفز القطاع الخاص على المنافسة وأداء دوره الاقتصادي والاجتماعي. كما يمثل الدعم فرق سعري حيث تتحمل الحكومة عبء مالي بغرض تمكين الأفراد والمنشآت من شراء السلع والخدمات بسعر أقل من الذي تباع به بدون دعم في السوق الحرة. **وبناء على ما سبق** يمكن تعريف الدعم الحكومي بأنه مبالغ مالية غير مستردة تنفقها الحكومة لتحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية.

أنواع الدعم

قد يكون الدعم الحكومي سلعي أو في صوة منح اجتماعية أو دعم ومنح للأنشطة الاقتصادية، ويشمل الدعم الحكومي في مصر (مصطفى، 2016):

- **الدعم السلعي** (دعم السلع التموينية، دعم المزارعين، دعم المواد البترولية، دعم الكهرباء ودعم الأدوية وألبان الأطفال، دعم شركات المياه).
- **الدعم والمنح للخدمات الاجتماعية** (دعم نقل الركاب، دعم التأمين الصحي، مخصصات لمعاش الضمان الاجتماعي ومعاش الطفل، المزايا الاجتماعية لصناديق المعاشات، المنح والمساعدات).
- **الدعم والمنح لمجالات التنمية** (دعم فائدة القروض الميسرة، دعم الإسكان الاجتماعي، دعم صندوق تمويل شراء بعض مركبات النقل السريع).
- **الدعم والمنح للأنشطة الاقتصادية** (دعم المناطق الصناعية، دعم تنشيط الصادرات).
- **الاحتياطات العامة للدعم** وهي تلك الاحتياطات المدرجة لمواجهة ما يستجد من احتياجات خلال العام.

يوجد عدة تقسيمات للدعم الحكومي يمكن من خلالها تحديد نوع الدعم المقدم، فينقسم الدعم **وفق أثره على الموازنة العامة للدولة** إلى دعم مباشر ودعم غير مباشر. وينقسم الدعم **وفق نمط تقديمه للمستفيدين** إلى دعم نقدي ودعم عيني (حسن وزين الدين، 2022). يتمثل **الدعم المباشر** في المبالغ التي تخصص سنويًا في الموازنة العامة للدولة من أجل توفير السلع والخدمات الضرورية لأصحاب الدخول المنخفضة بأسعار تقل عن تكلفة إنتاجها أو استيرادها. من مزايا الدعم المباشر سهولة تحديد عبء وحجم الدعم في الموازنة العامة للدولة، وسهولة دراسة أسباب زيادته ووسائل ترشيده. أما **الدعم غير** المباشر، فلا يظهر هذا النوع من الدعم بصفة مباشرة في الموازنة العامة للدولة، وبالتالي لا يسهل قياسه. ويتمثل في الفرق بين أسعار بيع بعض السلع التي ينتجها القطاع العام وبين تكلفتها. كما يتمثل في الدعم الضمني وهو الفرق بين أسعار بيع بعض السلع في داخل الدولة وأسعار بيع هذا السلع في الأسواق العالمية، أو يتمثل في خسائر الشركات نتيجة لقيامها ببيع منتجاتها أو خدماتها بأسعار أقل من أسعار تكلفتها (عليوة، 2016). ويعتبر الإعفاء من الضرائب سواء كان في صورة كلية أو جزئية نوع من أنواع الدعم غير المباشر نظرًا لأنه يؤدي إلى نقص الإيرادات الضريبية التي كان من الممكن تحصيلها، وبالتالي فهو يؤثر بصورة غير مباشرة على الموازنة العامة للدولة. ويركز الدعم المباشر على المتطلبات الاجتماعية بصفة خاصة بينما يركز الدعم غير المباشر على قطاع الأعمال (يوسف، 2020).

يمكن تعريف **الدعم النقدي** بأنه مبالغ نقدية للأفراد ذوي الدخول المنخفضة لزيادة قدرتهم الشرائية، ويتمثل الهدف الرئيسي للدعم النقدي في تمكين الأفراد من توفير حاجاتهم الأساسية خاصة المواد الغذائية. إلا أن هذا النظام لا يخلو من العيوب، التي من ضمنها نقص المعلومات، وبالتالي عدم القدرة على تحديد دخول الأسر التي تستحق الدعم، وبالتالي يصل الدعم إلى من يستحق ومن لا يستحق، كذلك تآكل الدعم النقدي بسبب ارتفاع معدلات التضخم (عبد ربه، 2017). أما **الدعم العيني**، فيقصد به تحمل الدولة جزء كبير من تكلفة إنتاج بعض السلع بهدف أن تصل السلع للفئات محدودة الدخل المستهدفة والموجه لها هذا النوع من الدعم. ومن أشكال الدعم العيني برامج الغذاء مثل دعم البطاقات التموينية وكوبونات الغذاء، وبرامج التغذية المكملة مثل الوجبات المدرسية، وبرامج دعم الطاقة، وبرامج دعم الإسكان (محمد، 2021). ومن عيوب الدعم العيني عدم وصول الدعم لمستحقيه، وعدم كفاية الحصص التموينية لتغطية احتياجات الأسر، وعدم وجود تصنيف يُعتمد عليه في تحديد الفئات المستهدفة حسب لمستويات الدخل (حسين وغانم، 2021).

أهداف الدعم

يحقق الدعم مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ومن هذه الأهداف إعادة توزيع الدخل لصالح محدودي الدخل، وتأمين حد أدنى من الغذاء للفئات محدودة الدخل. ويمكن توضيح أهداف الدعم بشكل أكثر تفصيلاً من خلال استعراض أهداف الدعم الاقتصادية والاجتماعية:

1- أهداف الدعم الاقتصادية

تتمثل أهداف الدعم لاقتصادية في تشجيع إقامة المشروعات الزراعية والصناعية والخدمية وفي حماية الصناعات الناشئة وتحفيز الطلب المحلي من المنتجات الوطنية. وتصحيح فشل نظام السوق في تقديم خدمات مهمة وضرورية لأفراد المجتمع كالتعليم والصحة. وكذلك تخفيض معدل البطالة من خلال توفير فرص العمل للمواطنين والمصاحب لدعم المشروعات الإنتاجية في القطاعات الاقتصادية المختلفة. ومما لا شك فيه أن الإعانات الممنوحة للقطاعات المختلفة سواء كانت إنتاجية أم استهلاكية تحفز نمو الناتج المحلي الإجمالي، وذلك من خلال التأثير على الطلب النهائي والتكاليف الإنتاجية لهذه القطاعات. فهذه الإعانات هي إما قوة شرائية إضافية للقطاع العائلي أو نوع من الدخل الإضافي يخفض من تكاليف القطاع الإنتاجي المستفيد من الإعانة (الخطيب، 2008). كذلك يستهدف الدعم الحكومي محاولة السيطرة على التضخم، فعلى سبيل المثال ينعكس ارتفاع أسعار الطاقة على جميع السلع الاستهلاكية والإنتاجية، فترتفع تكلفة الإنتاج والنقل، وتزداد أسعار السلع التي تصل إلى المستهلك وتخلق ضغوط تضخمية. وهذه أحد مخاوف الحكومات التي تجعلها متمسكة بتقديم الدعم (أبادير وصيام، 2017).

2- أهداف الدعم الاجتماعية

تتمثل أهداف الدعم الاجتماعية في إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات منخفضة الدخل، وتخفيض الفقر، وتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي، من خلال توفير الاحتياجات الأساسية كتأمين حد أدنى من الغذاء الضروري لحياة الإنسان (أبادير وصيام، 2017). نستنتج مما سبق أن تحقيق الأهداف الاجتماعية للدعم الحكومي يتضمن أيضًا تحقيق الأهداف الاقتصادية، فالتحويلات الاجتماعية **الفعالة** تخفض الفقر وعدم العدالة في توزيع الدخل، وينعكس ذلك إيجابيًا على النمو والتنمية في الدول النامية. فتخفيض الفقر عملية معقدة ولها أبعاد متعددة. ويصاحب عملية تخفيض الفقر خلق الوظائف ورفع مستوى الدخل ورفع كفاءة العاملين، مما ينعكس في الأخير على النمو الاقتصادي. فالتحويلات الاجتماعية لا تتصدى فقط لرفع مستوى معيشة الطبقات منخفضة الدخل، ولكن أيضًا تدعم أهداف التنمية الاقتصادية. حيث تساهم تلك التحويلات في توفير الاحتياجات الأساسية، وتحسين الوضع الصحي والتعليمي. ومما لا شك فيه أن معدلات النمو السريعة التي تحققت في عدة دول خلال العقود الماضية ارتبطت بقيام تلك الدول ببناء نظام للحماية الاجتماعية ضمن سياساتها في المراحل الأولى لعملية التنمية، لأن أنظمة الحماية الاجتماعية لها دور في زيادة الإنتاجية وتساهم في استقرار الطلب المحلي (Samson, 2009).

مساوئ وأضرار الدعم

يؤدي إلغاء الدعم إلى زيادة موجات التضخم الذي يترتب عليه ارتفاع أسعار السلع وما يترتب عليه من آثار سلبية على الاقتصاد، مثل ارتفاع أجور الأيدي العاملة، والاحتجاجات والثورات والاضطراب السياسي (عبد ربه، 2017). وإذا كان هذا الدعم موجه لقطاع الطاقة، فإنه يشجع على الإفراط في استهلاك الطاقة. كما يمثل ضغط على ميزانية الدولة حيث يستحوذ دعم الطاقة على النسبة الأكبر من بند الدعم في الموازنة العامة للدولة، وهو ما يتسبب في حدوث عجز مستمر في الموازنة وتحول الإنفاق العام عن مجالات أخرى كالصحة والتعليم. كذلك يشجع دعم الطاقة على التركيز على الصناعات كثيفة استهلاك الطاقة للاستفادة من أسعارها المدعمة. بالإضافة إلى أن دعم لطاقة في مصر يوجه للجميع الفقراء والأغنياء دون استثناء، مما يعزز من عدم المساواة وعدم وصول الدعم إلى مستحقيه، ويلاحظ أن حوالي 25% من قيمة دعم الطاقة فقط يصل إلى مستحقيه، حيث لا يستفيد أفقر 30% من السكان إلا من 1.6% من دعم البنزين و25% فقط من دعم الغاز (أبو النجا، 2022). وقد صنفت مصر عام 2012 في المركز الثامن عالميًا من حيث حجم دعم الطاقة للوقود الحفري، وذلك بإنفاق سنوي 26 مليار دولار، تمثل ما بين 20% و25% من إجمالي الإنفاق العام في مصر (عزام وآخرون، 2022).

مراحل وتطور الدعم الحكومي في مصر خلال الفترة 1990-2022

قدمت الحكومة أشكالاً متعددة من الدعم الحكومي للقطاعات المختلفة في الاقتصاد القومي، وذلك لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية، واختلفت أشكال الدعم الحكومي التي اتبعتها الحكومة المصرية وفق أولويات الدولة ووفق خطط التنمية التي تنفذها. ترجع نشأة الدعم في مصر إلى الحرب العالمية الثانية عام 1941، حيث قامت الحكومة المصرية بتطبيق برنامج دعم لجميع المواطنين بصفة مؤقتة للتخفيف من حدة الآثار السلبية للحرب على مستوى معيشة المواطنين (محمد وآخرون، 2021)

وفي هذا الجزء سوف يتم استعراض المراحل التي مر بها الدعم الحكومي في مصر خلال الفترة 1990-2022، يليه تحليل تطور الدعم الحكومي خلال نفس الفترة. ويمكن استعراض برامج الدعم التي نفذتها الحكومة المصرية خلال الفترة من 1990 إلى 2022 وفق ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى

بدأت هذه المرحلة من 1990حتى 2006 وفي هذه المرحلة كان يتم تقسيم الدعم إلى دعم مباشر ودعم غير مباشر، حيث كان دعم المنتجات البترولية والكهرباء يظهر في بند الدعم غير المباشر في الموازنة. وقد ارتفع بند الدعم في الموازنة العامة من 3.29 مليار جنيه عام 1991 إلى 54.24 مليار جنيه عام 2006، وزاد بند الدعم المباشر في الموازنة بصفة خاصة عام 2006 نتيجة ضم دعم المواد البترولية إلى الموازنة العامة للدولة.

وكانت نتيجة سياسة الدعم في التسعينات وحتى بداية عام 2000 كالتالي (محمد، 2021):

- عدم فاعلية نظام الدعم الغذائي حيث لم يمكن هذا النظام من وصول الدعم إلى مستحقيه.
- لم يصاحب مبالغ الدعم المرتفعة انخفاض في عدد الفقراء فعلى الرغم من زيادة الإنفاق على الدعم في مصر فإن الفقراء يتزايدون أيضاً حيث تزايد الفقراء إلى إجمالي عدد السكان من 18.4% عام 2000 إلى 19.6% عام 2004.
- كان نتيجة الدعم حدوث تشوهات في السوق وخلق أسواق موازية لنفس السلعة وزيادة في الاستهلاك.
- ارتفاع فاتورة دعم الطاقة والاستهلاك المفرط لمصادر الطاقة نتيجة انخفاض أسعارها.
- تسرب نسبة كبيرة من استهلاك المنتجات البترولية والغاز الطبيعي إلى الفئات غير المستهدفة وغير المستحقة.
- حرمان الاقتصاد القومي من توجيه الإنفاق العام لأوجه الإنفاق ذو الكفاءة والتي تحقق مصالح المجتمع.

المرحلة الثانية

بدأت عام 2006 وحتى عام 2014 مع تبني الحكومة معيار جديد لتصنيف أبواب الموازنة العامة للدولة وظهور بنود جديدة في الدعم مثل بند دعم المواد البترولية بدلاً من أن تتحمله موازنة الهيئة العامة للبترول، كما تم إلغاء التفرقة بين الدعم المباشر والدعم غير المباشر وقد انعكس التغير الذي طرأ على هيكل الدعم على إجمالي قيمة الدعم وكذلك على نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق العام (يوسف، 2020).

بلغ متوسط قيمة الدعم الحكومي 18 مليار جنيه خلال الفترة 2001/ 2005، وارتفع متوسط قيمة الدعم خلال الفترة 2006- 2010 ليصل نحو 87 مليار جنيه. ويمثل دعم المواد البترولية المكون الرئيسي في إجمالي الدعم، حيث يستحوذ على نحو 40 مليار جنيه من إجمالي مخصصات الدعم بنسبة 74% من إجمالي الدعم في عام 2006/ 2007. كذلك بلغ دعم الخبز نحو 8 مليار جنيه حوالي 14,8% من إجمالي الدعم. ومن الجدير بالذكر أن دعم المواد البترولية والخبز متاح لجميع المواطنين بغض النظر عن مستوى الدخل وبدون تحديد للكميات الممكن شراؤها. أما دعم باقي السلع الغذائية السكر وزيت الطعام والرز والشاي والعدس والفول والمكرونة فقد بلغ 1,4 مليار جنيه حوالي 2,6% من إجمالي الدعم وهو متاح فقط لحائزي البطاقات التموينية (المركز المصري للدراسات الاقتصادية، 2008). وقد أظهرت البيانات المتوقعة للموازنة العامة للدولة لعام2007 /2008 نهجًا جديدًا يتمثل في دعم المناطق الصناعية والتدريب الصناعي وتنمية الصعيد كوسيلة لدعم قدرات المواطنين، وخاصة الفقراء منهم على اكتساب الدخل وتجاوز خط الفقر والبدء في الاستهداف الجغرافي لأماكن تركز الفقراء.

المرحلة الثالثة

تضمنت تلك المرحلة إصلاح دعم الطاقة من خلال رفع الدعم عن الطاقة واستخدام المبالغ التي كانت تقدم لدعم الطاقة في برامج الحماية الاجتماعية لحماية محدودي الدخل. أي أصبح هناك تحوّل من دعم الطاقة، وعلى رأسها البترول والكهرباء، إلى دعم برامج الحماية الاجتماعية الموجهة إلى الفئات الأولى بالرعاية، لزيادة العدالة التوزيعية ومكافحة الفقر. فقد تضمنت الخطة الخمسية 2014\2015- 2018\2019 أهدافاً تعتمد على إصلاح الدعم واستبدال دعم الطاقة بالتحويلات النقدية وزيادة الإنفاق على التعليم والصحة، حيث يشكل دعم الطاقة عبء كبير على الموازنة العامة للدولة وعبء آخر يتمثل في استنزاف الاحتياطي الأجنبي نتيجة لاستيراد الوقود المدعوم. وقد تم في عام 2014 الإعلان عن برنامج لإزالة دعم الطاقة في مصر كلياً خلال خمس سنوات، ونتج عن إزالة الدعم تحقيق وفر يقدر ب 51 مليار جنيه، قامت الحكومة المصرية بتخصيص 27 مليار جنيه منها لبرامج الحماية الاجتماعية والتعليم والصحة (عزام وآخرون، 2022). وكان من أهم البرامج التي اهتمت بها مصر لصالح محدودي الدخل (أبو كريمة، 2022):

- برنامج تكافل وكرامة وهو أحد أهم البرامج الخاصة بالحماية الاجتماعية والذي نفذته وزارة التضامن الاجتماعي منذ مارس 2015 فهو يمثل حلقة الوصل بين الدولة وبين الأسر المستهدفة من الدعم. وينقسم برنامج تكافل وكرامة إلى برنامجين فرعيين وهما: برنامج تكافل: وهو برنامج دعم نقدي مشروط ويستهدف الأسر الفقيرة. وبرنامج كرامة: ويستهدف الفئات غير القادرة على العمل مثل كبار السن وذوي الإعاقة.
- برنامج فرصة: يهدف إلى دعم الفئات الأكثر احتياجاً وغير القادرة على العمل.
- مبادرة حياة كريمة: تلك المبادرة التي أطلقتها رئاسة الجمهورية للنهوض بمستوى الطبقات الفقيرة، وقد بدأ تنفيذ المرحلة الأولى من هذه المبادرة في 2019، باعتمادات مالية تقدر ب 55 مليار جنيه.

تطور الدعم الحكومي في مصر

يتضح من شكل (1) أنه خلال فترة التسعينيات لم يكن هناك أي زيادة في الدعم وكانت قيمة الدعم شبه ثابتة وذلك على الرغم من الزيادة في عدد السكان، وذلك تزامناً مع تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي في 1991 والذي هدف إلى تقليص حجم الإنفاق الحكومي على الدعم بمختلف أشكاله (سلع استهلاكية وخدمات عامة كالتعليم والصحة) وتقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي. وعندما تم تحرير سعر الصرف للجنيه في يناير 2003 انخفضت قيمة الجنيه وارتفعت الأسعار بمعدلات كبيرة وطبقاً لذلك ارتفعت نسبة إجمالي الدعم للإنفاق الجاري إلى 16% في عام 2005 (محمد وآخرون، 2021).

المصدر: من اعداد الباحثة اعتماداً على بيانات وزارة المالية المصرية

شكل رقم (1) تطور الدعم الحكومي 1990-2022

يتضح من الشكل رقم (2) أن دعم السلع التموينية كان غير مستقر ما بين ارتفاع وانخفاض بشكل

طفيف، وبدأ يتزايد تدريجياً منذ عام 2014 مع تطبيق برنامج لإصلاح دعم الطاقة، حيث تم تخفيض الدعم الموجه للطاقة لصالح الدعم الموجه للأغراض الاجتماعية مثل دعم السلع التموينية. فقد بلغ إجمالي دعم السلع والخدمات الأساسية 53,9 مليار جنيه مصري في عام 2007/2006 وهو ما يمثل أكثر من 24% من إجمالي النفقات العامة للدولة وحوالي 8% من الناتج الإجمالي. وتعتبر هذه النسب بالغة الارتفاع بالمقارنة بمثيلتها في الدول ذات الدخل المتوسط (المركز المصري للدراسات الاقتصادية، 2008). ويرجع ذلك إلى اتجاه الحكومة مرة أخرى في عام 2004 إلى تكثيف الدعم السلعي المقرر للمواطنين وذلك تحت ضغط ارتفاع أسعار معظم السلع الرئيسية وتراجع مستويات الدخل الحقيقية.

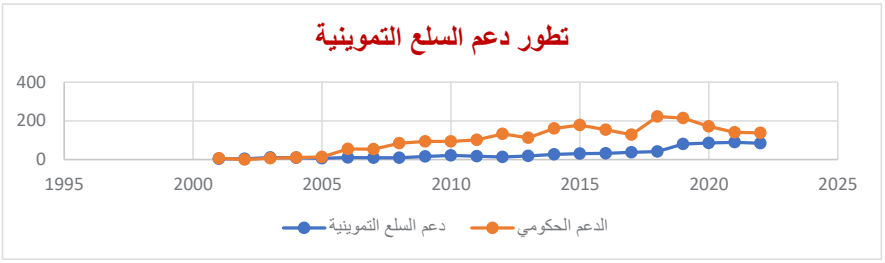

المصدر: من اعداد الباحثة اعتماداً على بيانات وزارة المالية المصرية

شكل رقم (2) تطوردعم السلع التموينية

تحتل مصر المرتبة الرابعة من حيث الدعم الممنوح للطاقة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ويمثل تقريباً 6% من الناتج في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بعد كلاً من إيران والعراق والجزائر (راضي، 2020). ويتضح من الشكل رقم (3) أن الدعم الموجه للطاقة شهد ارتفاعاً خلال فترة الدراسة ثم بدأ ينخفض تدريجياً ليسجل أقل انخفاض في عام 2017 وذلك نتيجة تبني برنامج للإصلاح الاقتصادي وما تبعه من تخفيض الدعم الموجه للطاقة. ثم عاود الارتفاع خلال عامي 2018 و2019، ثم انخفض بشدة منذ 2020 وحتى نهاية فترة الدراسة.

المصدر: من اعداد الباحثة اعتماداً على بيانات وزارة المالية المصرية

شكل رقم (3) دعم المواد البترولية

يتضح من الشكل رقم (4) أن دعم المواد البترولية كان أكبر من دعم السلع التموينية خلال فترة الدراسة وبدأ دعم المواد البترولية ينخفض منذ عام 2017 ثم عاود للارتفاع عام 2018 وبدأ في الانخفاض بشكل كبير حتى نهاية فترة الدراسة، ويلاحظ أنه في الوقت الذي ينخفض فيه الدعم الموجه للطاقة والمصاحب لبرنامج إصلاح دعم الطاقة في مصر يرتفع فيه الدعم الموجه للسلع التموينية.

المصدر: من اعداد الباحثة اعتماداً على بيانات وزارة المالية المصرية

شكل رقم (4) تطوردعم السلع التموينية والمواد البترولية

يتضح من الشكل رقم (5) أنه خلال فترة الدراسة كل زيادة في الدعم الحكومي صاحبها زيادة في دعم المواد البترولية، وفي 2017 انخفض الدعم الحكومي نتيجة

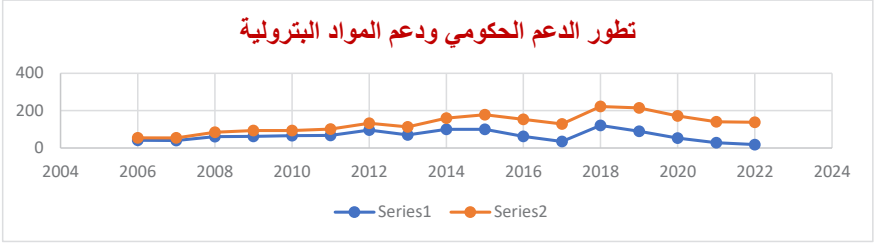

المصدر: من اعداد الباحثة اعتماداً على بيانات وزارة المالية المصرية

شكل رقم (5) تطور الدعم الحكومي ودعم المواد البترولية

انخفاض دعم المواد البترولية مما يؤكد على أن الجزء الأكبر من الدعم الحكومي كان موجه لدعم الطاقة. كما شهدت برامج الحماية الاجتماعية تطورات إيجابية منذ بداية عام 2015، مع تطبيق منظومة الدعم التمويني الجديدة.

قياس العلاقة بين الدعم الحكومي والاستثمار المحلي والنمو الاقتصادي في مصر

النموذج المستخدم وطريقة التقدير

وفقاً للنظرية الاقتصادية ووفقاً لدراسة الخطيب (2008)، ودراسة Wang (2023) يتأثر النمو الاقتصادي بالاستثمار المحلي وكذلك بمعدل التضخم بالإضافة إلى المتغير الرئيسي في الدراسة وهو الدعم الحكومي. وبذلك تمثلت متغيرات الدراسة في متغير تابع يتمثل في معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي. ومتغيرات مستقلة تمثلت في الاستثمار المحلي، والدعم الحكومي ومعدل التضخم. وقد تم الحصول على البيانات من وزارة المالية والبنك المركزي المصري والبنك الدولي.

Gdpgr = f (inv, inf) (1)

Gdpgr = f (inv, inf, tsub) (2)

يمكن التعبير عن المعادلة الأساسية التي تمثل العلاقة بين النمو الاقتصادي والدعم الحكومي في صورتها اللوغاريتمية كالتالي:

$$Gdpgr = \alpha_0 + \alpha_1 linv + \alpha_2 linf + \alpha_3 ltsub + u_1 \quad (1)$$

- الناتج المحلي الإجمالي Gdpgr %: مؤشر للنمو الاقتصادي وتم قياسه بمعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق.
- الدعم الحكومي ltsub: ويشمل مكونات الدعم المختلفة التي تشمل على الدعم المباشر للسلع والخدمات الأساسية والدعم غير المباشر للهيئات الاقتصادية العامة والدعم الضمني في بعض القطاعات كالبترول، والكهرباء، والتعليم، والصحة. ومن المتوقع أن يكون أثره موجب على النمو الاقتصادي.
- إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي linv%: مؤشر للاستثمار المحلي ومن المتوقع أن يكون أثره موجب على النمو الاقتصادي.
- معدل التضخم linf %: تم حساب معدل التضخم السنوي على أساس الرقم القياسي لأسعار المستهلكين لسنة الأساس 2010.

قبل البدء في عملية التقدير يجب اختبار استقرار السلاسل الزمنية، وهل هي مستقرة في المستوى أم مستقرة بعد أخذ الفروق الأولى، أي هل السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة صفر I(0) أم متكاملة من درجة أعلى. وذلك من خلال اختباري ديكلي فوللر الموسع ADF Augmented Dickey-Fuller وفيليبس بيرون PP Phillips-Perron. وبناء على نتيجة هذه الاختبارات يتم استخدام الأسلوب القياسي المناسب للتقدير. فمعظم السلاسل الزمنية للاقتصاد الكلي ذات متجه وبناء على ذلك معظمها غير مستقرة، والمشكلة في حالة البيانات غير المستقرة إن طريقة المربعات الصغرى العادية OLS تؤدي إلى نتائج مضللة. أي أن نتائج التقدير التي تتم بشكل مباشر على البيانات في المستوى دون تطبيق اختبارات استقرار السلاسل الزمنية تكون مزيفة ولا يمكن الاعتماد عليها، حتى وإن كانت القدرة التفسيرية للنموذج مرتفعة (معامل التحديد مرتفع)، حيث تكون تلك النتائج مضللة ولا تعبر عن الحقيقة.

سوف تعتمد الدراسة على اختبار التكامل المشترك لاختبار وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل بين متغيرات الدراسة. وذلك اعتمادًا على نموذج الانحدار الذاتي ذو فترات الإبطاء الموزعة ARDL، والذي يمكن من تقدير الآثار في كلاً من الأجل القصير والطويل (Chom et al., 2023)، فالأثر في الأجل الطويل للمتغير المفسر على المتغير التابع لا يتحقق بصورة فورية، ولكن يستغرق فترة زمنية حتى يكتمل تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع، وهذا هو الأثر الذي نتمكن من قياسه من خلال نموذج ARDL، بالإضافة إلى الأثر في الأجل القصير (مهران، 2020).

ويكون أسلوب ARDL مناسب في حالة العينات الصغيرة ومناسب في حالة السلاسل الزمنية الخاصة بالمتغيرات التي تمثل مزيج بين سلاسل زمنية متكاملة من الدرجة صفر I(0) ومن الدرجة الأولى I(1) (Nkoro & Uko, 2016). كذلك يمكن أسلوب ARDL من التغلب على مشكلة Endogeneity حيث تعتمد قيمة المتغير التابع على قيمة نفس المتغير في

فترة زمنية سابقة وهذا هو المقصود بالانحدار الذاتي Autoregressive، بالإضافة إلى اعتماد المتغير التابع على القيم الحالية والسابقة للمتغيرات المستقلة الأخرى في المعادلة المقدرة وهذا هو المقصود بالفجوات الموزعة Distributed Lag (Kripfganz & Schneider, 2018).

يتم استخدام اختبار الحدود للتكامل المشترك بناءً على نموذج ARDL وذلك لاختبار وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل بين متغيرات الدراسة وذلك بالاعتماد على اختبار F-statistics وذلك من خلال الفرضيات التالية:

- فرضية العدم $H_0: \theta_1 = \theta_2 = 0$
- الفرضية البديلة $H_1: \theta_1 \neq \theta_2 \neq 0$

ينص فرض العدم على عدم وجود علاقة تكامل مشترك، وبالتالي يعني قبول فرض العدم أنه لا توجد علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، في حين يعني رفض فرض العدم أنه توجد علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، أي توجد علاقة توازنية بين المتغيرات في الأجل الطويل. ويتخذ القرار بقبول أو رفض فرض العدم بناء على قيمة F الإحصائية، فإذا كانت قيمة F الإحصائية أكبر من أحد الحدود القصوى للقيم الحرجة التي وضعها (Pesaran et al., 2001)، فيمكننا رفض فرضية العدم، وقبول الفرض البديل بأن هناك علاقة تكامل المشترك بين متغيرات النموذج.

أما إذا كانت قيمة F الإحصائية أقل من الحد الأدنى للقيم الحرجة، فلا يمكننا رفض فرضية العدم، أي أنه لا توجد علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج. كذلك يتم التأكد من أن معلمة تصحيح الخطأ (سرعة التعديل) سالبة ومعنوية وقيمتها أقل من 1 حتى نتأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة.

وتتمثل الخطوة التالية في إجراء مجموعة من الاختبارات للتأكد من جودة النموذج المقدر، مثل اختبار الكشف عن وجود ارتباط ذاتي بين البواقي Serial Correlation LM Test واختبار عدم تجانس التباين Breusch - Pagan - Godfrey وكذلك اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي Jarque - Bera Test، واختبار مدى ملائمة تحديد النموذج من حيث الشكل الدالي Ramsey واختبار استقرار معلمات النموذج CUSUM Test.

وبمجرد وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات تكون الخطوة التالية هي اختبار علاقة السببية بين متغيرات الدراسة وعندما تكون المتغيرات متكاملة في درجات مختلفة نلجأ لاختبار سببية اختبار Toda-Yamamoto. ففي حين أن أسلوب ARDL يكشف عن وجود علاقة خطية بين المتغيرات غير المستقرة أو التي تمثل مزيج بين السلاسل المستقرة وغير المستقرة، فإنه لا يكشف عن اتجاه العلاقة بين المتغيرات. ولمعرفة العلاقة السببية بين المتغيرات، سوف يتم الاعتماد على اختبار ولد المعدل (MWALD Modified Wald Test) والذي قدمه 1995 (Toda and Yamamoto). فقد أجرى اختبار MWALD تعديل على اختبار السببية لجرانجر Granger Causality Test، والذي يتمكن من إجراء اختبار السببية للمتغيرات المتكاملة من نفس الدرجة، في حين يمكن اختبار MWALD من إجراء اختبار السببية للمتغيرات ذات درجات التكامل المختلفة. ويتم إجراء اختبار سببية TY من خلال عدة خطوات (Carine, 2015):

1- تحديد فترة الإبطاء المناسبة (K)، والتي تتحدد اعتمادًا على نموذج متجه الانحدار الذاتي Vector Autoregressive VAR، وذلك وفق معيار AIC أو معيار SIC. مع وجوب التأكد من استقرار نموذج VAR.

2- تحديد درجة التكامل القصوى بين متغيرات النموذج dmax، Maximum Order of Integration، والتي سبق وتم تحديدها عند اختبار استقرار السلاسل الزمنية (d) من خلال اختبار جذر الوحدة ADF & PP.

3- تقدير نموذج VAR (K+ dmax). ثم إجراء اختبار سببية Toda & Yamamoto.

جدول رقم (1)
الإحصاءات الوصفية

	GDPGR	INF	LK	LTOTSUB
Mean	4.440625	10.20344	2.907740	3.356483
Median	4.500000	9.750000	2.915022	3.990822
Maximum	7.200000	29.50000	3.306841	5.403299
Minimum	1.100000	2.300000	2.521400	1.190888
.Std. Dev	1.576820	5.821721	0.222060	1.615047
Skewness	-0.124282	1.135480	0.040473	-0.099136
Kurtosis	2.283098	4.937991	2.006713	1.197952
Jarque-Bera	0.767642	11.88408	1.324229	4.382252
Probability	0.681253	0.002627	0.515760	0.111791

المصدر: بواسطة الباحثة اعتماداً على برنامج EVeiws12

نتائج تقدير النموذج القياسي

يوضح الجدول رقم (1) الخصائص الإحصائية لمتغيرات الدراسة. ويتضح من الجدول أن جميع متغيرات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي وفقاً لاختبار Jarque-Bera ما عدا التضخم.

1- اختبار استقرار متغيرات الدراسة

يتضح من الجدول رقم (2) أن جميع المتغيرات لم تكن مستقرة في المستوى واستقرت بعد أخذ الفروق الأولى وفقاً لاختباري ADF وPP. وذلك في ظل وجود ثابت، أو في ظل وجود ثابت واتجاه عام، أو بدون ثابت أو اتجاه عام. فيما عدا مؤشر معدل النمو الاقتصادي، والذي استقر في المستوى. أي أن متغيرات الدراسة تمثل مزيج بين متغيرات مستقرة في الفرق الأول ومتغيرات مستقرة في المستوى، وبذلك يكون أسلوب ARDL هو الأسلوب المناسب للتقدير في هذه الحالة.

جدول رقم (2)
اختبار استقرار السلاسل الزمنية

Variables	ADF		PP	
Intercept	(0)	(I)	(0)	(I)
gdpgr	0.0138	--------	0.0122	---------
inf	0.1594	0.0001	0.1627	0.0001
inv	0.3350	0.0009	0.3159	0.0009
ltsub	0.7609	0.0001	0.7572	0.0001
Intercept and Trend				
gdpgr	0.0665	0.0000	0.0589	0.0000
inf	0.3472	0.0004	0.4177	0.0003
inv	0.1250	0.0048	0.2730	0.0048
ltsub	0.8590	0.0004	0.6797	0.0005
None				
gdpgr	0.3014	0.0000	0.3623	0.0000
inf	0.4095	0.0000	0.4583	0.0000
inv	0.2216	0.0000	0.2216	0.0000
ltsub	0.9442	0.0000	0.9416	0.0000

المصدر: بواسطة الباحثة اعتماداً على برنامج EVeiws12

2- اختبار التكامل المشترك Co-Integration Test

يبين الجدول رقم (3) نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية اختبار الحدود، حيث تشير القيمة المحسوبة لإحصائية f أنها أكبر من القيمة الحرجة للحد الأعلى عند مستوى معنوية 1%، وبذلك يتم رفض فرض العدم في اختبار التكامل المشترك، والذي ينص على عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة. مما يعني أن هناك علاقة توازنية في الأجل الطويل بين متغيرات الدراسة. يتضح كذلك أن معلمة تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية وقيمتها لا تزيد عن 1، مما يعني وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة. وفي شكل رقم (6) تم تحديد عدد الفجوات الداخلة في النموذج تلقائيًا باستخدام اختبار Schwarz Criteria، (0،1،0،1) مع تحديد أربع فجوات كحد أقصى للفجوات الزمنية، وذلك لصغر حجم العينة.

جدول رقم (3)
نتائج اختبار التكامل المشترك-اختبار الحدود ARDL-Bound test

إحصائية F	مستوى المعنوية	الحد الأدنى	الحد الأقصى
5.658	%10	2.01	3.1
	%5	2.45	3.63
	%1	3.42	4.84
حد تصحيح الخطأ	-0.699715 (0.00000)		

المصدر: بواسطة الباحثة اعتماداً على برنامج EVeiws12

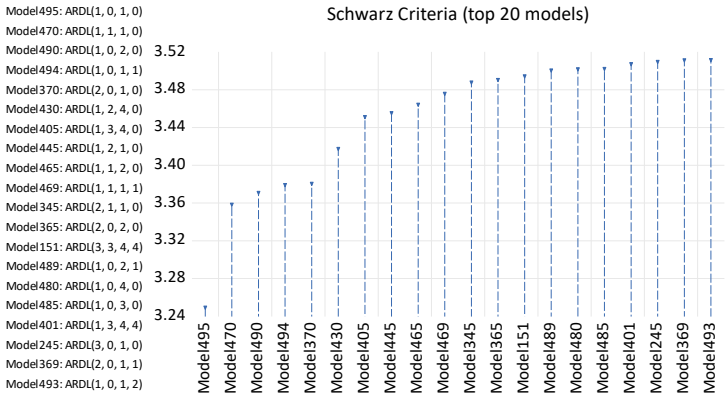

شكل رقم (6) م اختيار فترات الابطاء المثلى

3- نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل وقصيرة الأجل بين الدعم الحكومي والاستثمار المحلي والنمو الاقتصادي

يتضح من تقدير علاقات الأجل الطويل في نموذج ARDL كما يظهر في الجدول رقم (4) أن:

جدول رقم (4)
تقدير علاقات الأجل الطويل

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
inf	-0.117740	0.065292	-1.803288	0.0829
inv	1.777932	0.290634	6.117424	0.0000
ltsub	0.195858	0.200267	0.977983	0.3371

المصدر: بواسطة الباحثة اعتماداً على برنامج EVeiws12

- يؤثر التضخم على النمو الاقتصادي عكسيًا ومعنويًا عند مستوى معنوية 10%، فمع كل زيادة في معدل التضخم بنسبة 1% يؤدي إلى انخفاض في معدل النمو الاقتصادي بـ0.117%.
- يؤثر الاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي طرديًا ومعنويًا، حيث كل زيادة في الاستثمار بـ 1% تؤدي إلى زيادة في النمو الاقتصادي بـ 1.7 %، كما كانت العلاقة بين الاستثمار المحلي والنمو الاقتصادي طردية ومعنوية في الأجل القصير كما يتضح من الجدول (5)، وبذلك تتفق نتائج الأجل القصير مع نتائج الأجل الطويل.
- تأثير الدعم الحكومي على النمو الاقتصادي كان طرديًا، ولكنه غير معنويًا، أي أن الدعم الحكومي لم يكن له تأثير بشكل مباشر على النمو الاقتصادي، وتتفق تلك النتيجة مع دراسة الخطيب (2008)، والتي خلصت إلى أن أثر الدعم

الحكومي على النمو الاقتصادي كان أثر ضعيف جدًا لا يذكر.

4- معايير تقييم جودة نتائج تقدير نموذج ARDL

يتضح من الجدول رقم (6) أن:

- اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي للنماذج الأربعة Jarque-Bera تتوزع توزيعًا طبيعيًا، حيث كانت القيمة الاحتمالية أكبر من 5%، مما يعني قبول فرض العدم بأن بواقي النموذج تتوزع توزيعًا طبيعيًا.
- أظهرت القيمة الاحتمالية لاختبار Breus-ch-Godfrey Serial Correlation LM Test أكبر من 5%، مما يعني قبول فرض العدم بأن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي التسلسلي.
- سجلت القيمة الاحتمالية لاختبار ARCH واختبار BreusCH قيمة احتمالية أكبر من 5%، ما يعني قبول فرض العدم بأن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم تجانس التباين للبواقي.
- أظهرت اختبار Ramsey RESET Test أن القيمة الاحتمالية أكبر من 5% مما يعني قبول فرضية العدم بصحة شكل الدالة المستخدمة في النموذج

جدول رقم (5)
م تقدير علاقات الأجل القصير

ECM Regression Case 1: No Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LK)	8.790304	2.133415	4.120298	0.0003
CointEq(-1)*	-0.699715	0.139263	-5.024427	0.0000
R-squared	0.551106	Mean dependent var		0.064516
Adjusted R-squared	0.535627	S.D. dependent var		1.770979
S.E. of regression	1.206831	Akaike info criterion		3.276215
Sum squared resid	42.23683	Schwarz criterion		3.368730
Log likelihood	-48.78133	Hannan-Quinn criter.		3.306372
Durbin-Watson stat	2.090449			

جدول رقم (6)
نتائج اختبار جودة النموذج المقدر

الاختبار	القيمة	مستوى المعنوية
Test Jarque-Bera	0.62	0.73
LM Test	1.394589	0.267
Heteroskedasticity Test Breusch	2.221047	0.083
Ramsey RESET Test	1.339859	0.1923

المصدر: بواسطة الباحثة اعتماداً على برنامج EVeiws12

يتضح من الشكل رقم (7) والخاص بنتائج اختبار الاستقرار الهيكلي بالاعتماد على اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي (CUSUMSQ) للتأكد من خلو البيانات المستخدمة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها. وتبين أنه لا يوجد بالنموذج تغير هيكلي، وبالتالي فإن النموذج مستقر، حيث يوضح الرسم البياني أن إحصائيات (CUSUMSQ & CUSUM) تقع داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية (5%).

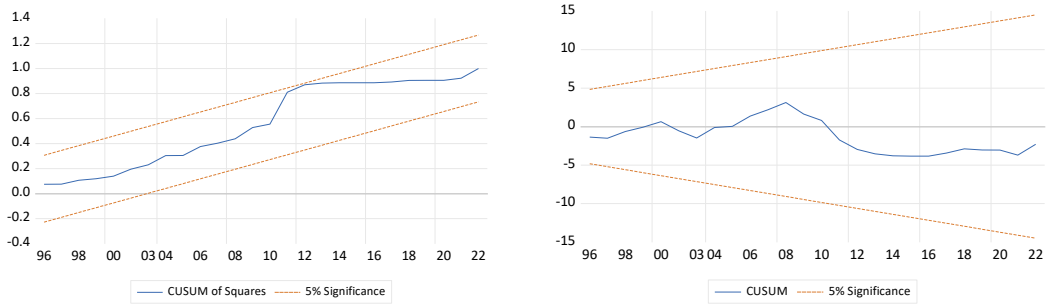

المصدر: بواسطة الباحثة اعتمادًا على برنامج EVeiws12

شكل رقم (7) اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج

5- نتائج تطبيق اختبار سببية Toda- Yamamoto

يتضح من الجدول رقم (7) أن فترة التباطؤ المثلى هي فترة واحدة، وفق معيار AIC وSC في نموذج VAR. كما يتضح من الشكل رقم (8) أن نموذج VAR نموذج مستقر، حيث تقع جميع النقاط داخل الدائرة الأحادية.

جدول رقم (7)
اختيار فترات التباطؤ المثلى في نموذج VAR

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-154.0502	NA	2.239726	12.15771	12.35126	12.21345
1	-90.15923	*103.2085	*0.057365	*8.473787	*9.441554	*8.752469
2	-79.70611	13.66947	0.097128	8.900470	10.64245	9.402097
3	-70.42656	9.279546	0.214460	9.417428	11.93362	10.14200

المصدر: بواسطة الباحثة اعتمادًا على برنامج EViews 12

يتضح من الجدول رقم (8) أنه توجد علاقة سببية في الأجل الطويل في اتجاه واحد من الاستثمار إلى النمو الاقتصادي وذلك عند مستوى معنوية 10%، كذلك توجد علاقة سببية في اتجاهين من الدعم الحكومي إلى الاستثمار المحلي ومن الاستثمار المحلي إلى الدعم الحكومي عند مستوى معنوية 5% و10% على التوالي. كما يتضح من الجدول أنه توجد علاقة سببية في اتجاه واحد من التضخم إلى الاستثمار.

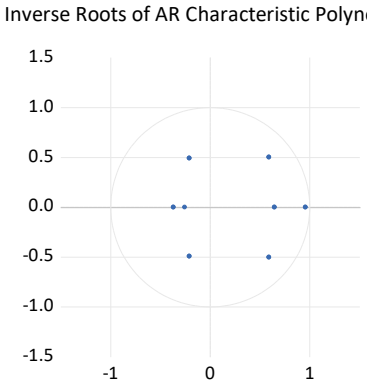

المصدر: بواسطة الباحثة اعتماداً على برنامج EVeiws12

شكل رقم (8) اختبار استقرار نموذج VAR

النتائج والتوصيات

النتائج

- زادت معدلات الفقر خلال الفترة من 1999 حتى 2021، ولم تسهم زيادة الإنفاق على الدعم في رفع مستوى معيشة أصحاب الدخول المنخفضة، مما يؤكد على أن الدعم لم يصل لمستحقيه، وبالتالي لم يحقق الدعم الحكومي الهدف الاجتماعي وهو تحسين مستويات معيشة أصحاب الدخول المنخفضة وتوفير احتياجاتهم من السلع الأساسية، بل زادت نسبة الفقراء، مما يعكس خللاً في هيكل الدعم نفسه من حيث التوزيع، وآلية تحديد مستحقي الدعم.
- أوضحت الدراسة التطبيقية وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل بين الدعم الحكومي والاستثمار المحلي والنمو الاقتصادي، وذلك بناء على إجراء اختبار الحدود، والذي أكد على وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة. وبذلك تم قبول فرض الدراسة الأول.
- تأثر النمو الاقتصادي بالاستثمار المحلي إيجابيًا ومعنويًا في الأجل الطويل، فمع كل زيادة في الاستثمار المحلي بنسبة 1% يزداد معدل النمو الاقتصادي بنسبة 1.7779% كذلك كان أثر الاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي طردي ومعنوي في الأجل القصير.

جدول رقم (8)

اختبار سببية Toda & Yamamoto

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	Chi-sq	df	Prob.	علاقة السببية
gdpgr	inv	4.888941	2	0.0868	توجد علاقة سببية
	LTSUB	4.130078	2	0.1268	لا توجد علاقة سببية
	INF	0.285664	2	0.8669	لا توجد علاقة سببية
inv	GDPGR	3.569139	2	0.1679	لا توجد علاقة سببية
	LTSUB	11.90658	2	0.0026	توجد علاقة سببية
	INF	5.833196	2	0.0541	توجد علاقة سببية
Ltsub	GDPGR	2.500319	2	0.2865	لا توجد علاقة سببية
	Inv	4.648030	2	0.0979	توجد علاقة سببية
	INF	0.976640	2	0.6137	لا توجد علاقة سببية
inf	GDPGR	0.668347	2	0.7159	لا توجد علاقة سببية
	inv	1.714164	2	0.4244	لا توجد علاقة سببية
	LTSUB	1.112667	2	0.5733	لا توجد علاقة سببية

المصدر: بواسطة الباحثة اعتمادًا على برنامج EVeiws12

- تأثر النمو الاقتصادي عكسيًا ومعنويًا بمعدل التضخم، وذلك عند مستوى معنوية 10%، إلا أن هذا الأثر كان ضعيف، فكل زيادة في معدل التضخم بمقدار 1% أدت إلى انخفاض في النمو الاقتصادي بـ 0.1177%
- أثر الدعم الحكومي طرديًا على النمو الاقتصادي، إلا أن هذا الأثر كان غير معنويًا، وبذلك تم رفض فرض الدراسة الثاني بأنه توجد علاقة سببية بين الدعم الحكومي والنمو الاقتصادي، حيث إن الدعم الحكومي لم يكن له دور مباشر في تحفيز النمو الاقتصادي وفق لاختبار سببية TY.
- أثبتت الدراسة وجود علاقة سببية إيجابية في اتجاه واحد في الأجل الطويل من الاستثمار المحلي إلى النمو الاقتصادي. وكذلك توجد علاقة سببية في اتجاه واحد من التضخم إلى الاستثمار. بالإضافة إلى وجود علاقة سببية إيجابية في اتجاهين في الأجل الطويل بين الاستثمار المحلي والدعم الحكومي، مما يؤكد على أهمية الدعم الحكومي الموجه للأنشطة الاقتصادية المختلفة ودوره في تحفيز الاستثمار المحلي، وكذلك أهمية ودور الاستثمارات المحلية في منح مزيد من الدعم الحكومي. وبالتالي تم قبول فرض الدراسة الثالث بأنه توجد علاقة سببية بين الدعم الحكومي الاستثمار المحلي.
- على الرغم من وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل بين متغيرات الدراسة، إلا أنه لا توجد علاقة سببية

بين الدعم الحكومي والنمو الاقتصادي في مصر. وبالتالي لا توجد علاقة مباشرة بين الدعم الحكومي والنمو الاقتصادي، إلا أنه وفق نتائج الدراسة يمكن التأكيد على أن دعم القطاعات الإنتاجية ودعم المناطق الصناعية ودعم الصادرات كان له دور في تحفيز النمو الاقتصادي، ولكن بشكل غير مباشر، حيث تم اكتشاف وجود علاقة سببية إيجابية من الاستثمار المحلي إلى النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى وجود علاقة سببية إيجابية في اتجاهين بين الدعم والاستثمار المحلي.

- يؤدي الإفراط في منح الدعم الحكومي بكافة أشكاله إلى سوء استخدام هذا الدعم وتبديده وإضعاف القدرة التنافسية للاقتصاد وسوء تخصيص للموارد وقد تؤدي هذه الأسباب إلى عدم معنوية الدعم الحكومي في التأثير بشكل مباشر على النمو الاقتصادي. إلا أن هذا لا يعني تخفيض الدعم الحكومي وبصفة خاصة الدعم الحكومي الموجه للقطاعات الإنتاجية والذي اتضح أنه يسبب الاستثمار المحلي والعكس صحيح وفقاً لاختبار سببية TY.

التوصيات

- يمثل الدعم الحكومي أداة اقتصادية مهمة تؤثر على النمو الاقتصادي من خلال تأثيرها على متغيرات لها علاقة مباشرة بالنمو الاقتصادي كالاستهلاك والاستثمار، لذلك يجب إعادة هيكلة الدعم الحكومي لكي يسهم في زيادة الاستهلاك النهائي والاستثمار بنوعيه المحلي والأجنبي. وذلك من خلال توجيه مزيد من الدعم للقطاعات الإنتاجية ودعم المناطق الصناعية ودعم الصادرات.
- توفير مصادر جديدة لتمويل الدعم الحكومي حتى لا يمثل عبء على الموازنة العامة للدولة.
- اتباع إجراءات إضافية تضمن وصول الدعم إلى مستحقيه وأيضاً إجراءات لاحتواء أي ضغوط تضخمية قد تنجم عن تقديم الدعم الحكومي للقطاعات المختلفة.

حدود الدراسة

كان هناك قيود حالت دون تحقيق الهدف الأساسي من الدراسة وهو قياس أثر رفع الدعم عن الطاقة على النمو الاقتصادي في مصر، لم تتمكن الباحثة من الحصول على بيانات عن دعم الطاقة إلا منذ عام 2006، وبالتالي كانت الفترة الزمنية قصيرة جدًا لم تمكن الباحثة من القياس بشكل دقيق، وخاصة أن هذه الفترة والتي تعتبر قصيرة جدًا سوف تكون أقل بعد أخذ الفروق الأولى، لأن المتغيرات لم تكن مستقرة في المستوى. وتوفرت البيانات عن الدعم الحكومي الإجمالي، لذلك كان هو المتغير التفسيري الرئيسي في الدراسة.

لذلك توصي الدراسة أن تتعلق الأبحاث المستقبلية بأثر رفع الدعم عن الطاقة على النمو الاقتصادي في مصر للوقوف على أهمية الدعم الموجه لقطاع الطاقة، وكيف تأثر النمو الاقتصادي بعد رفع الدعم عن الطاقة وزيادة تكاليف الإنتاج. كذلك قياس أثر الدعم الحكومي على الفقر، وهل ساهمت برامج الدعم الموجهة لحماية الطبقات منخفضة الدخل في تخفيف العبء عن كاهل هذه الطبقة، وبصفة خاصة مع تبني برامج للحماية الاجتماعية، مثل «تكافل وكرامة» و«حياة كريمة».

المراجع

أولاً- مراجع باللغة العربية:

- أبادير، عطا الله أبو سيف؛ وصيام، إسراء ياسر أحمد. (2017). إصلاح منظومة الدعم وانعكاساته على سوق الصرف الأجنبي في مصر، ***المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية***، جامعة حلوان، (31) س4، 629-648.
- أبو النجا، ماجد أبو النجا الشرقاوي. (2022). آثار إصلاح دعم الطاقة في مصر من منظور الكفاءة الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية، ***مجلة حقوق دمياط للدراسات القانونية والاقتصادية***، 5، 604- 666.
- أبو زيد، مها محمود. (2019). نظام الدعم النقدي المشروط وعدالة توزيع الدخول، ***مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية***، جامعة الإسكندرية (56) 3، 153- 185.
- أبوكريمة، رشدي إبراهيم السيد. (2022). الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على الدعم الحكومي في مصر، ***المجلة القانونية***، 12(2)، 413-462.
- الخطيب، ممدوح عوض. (2008). أثر الدعم الحكومي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، ***السلسلة العلمية، الجمعية الاقتصاد السعودية***، (7) 14
- الصالحي، لمياء عبد الرحمن إسماعيل. (2020). ترشيد الدعم واثره على الموازنة العامة للدولة في مصر: دراسة وتحليل، ***مجلة البحوث التجارية***، (42) 1، 197- 236.
- الفهداوي، سيف مصدف عطا الله؛ والمحمدي، أحمد عباس عبد الله. (2022). أثر الدعم الحكومي للقطاع الزراعي في تحقيق النمو الاقتصادي في العراق للمدة (1996- 2016)، ***مجلة الدراسات الاقتصادية والإدارية***، (1) 2، 37- 52.
- المركز المصري للدراسات الاقتصادية. (2008). ***دعم الأسعار أم دعم القدرات في مصر؟***، سلسلة "آراء في السياسة االقتصادية" العدد 21.
- تعبان، روز مهدي؛ وشهيب، رشا خالد. (2021). سياسات الدعم الحكومي في العراق للمدة (2003- 2018)، ***الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية***، جامعة واسط، المجلد 13، العدد 42.
- حسن، دندن فتحي؛ وزين الدين، قدال (2022)، الدعم الحكومي وانعكاساته على الموازنة العامة للدولة: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2010-2020)، ***مجلة آفاق للبحوث والدراسات***، (5) 1، 350-369.
- حسين، مجدي ماجد محمد؛ وغانم، محمد حسين حنفي. (2021). آليات ترشيد سياسة الدعم في مصر بالتركيز على دعم السلع التموينية ودعم الخبز، ***المجلة العلمية للبحوث التجارية***، جامعة المنوفية، (42) 3، 125- 176.
- حلمي، أمنية، (2005)، كفاءة وعدالة سياسة الدعم في مصر، **المركز المصري للدراسات الاقتصادية**، ورقة عمل (105).
- دندن، فتحي حسن؛ وقدال، زين الدين. (2022). واقع توظيف سياسة الدعم الحكومي بالجزائر للرفع من الأداء الاقتصادي والاجتماعي، ***مجلة الاقتصاد والتنمية البشري***، (13) 1، 7-20.
- راضي، محمد محمد. (2020). أثر إصلاح دعم أسعار الطاقة على قطاعات الاقتصاد المصري، ***مجلة جامعة الإسكندرية للعلوم الإدارية***، (57) 3، 173- 209.
- عبد ربه، نشوى محمد. (2017). دور الدعم الحكومي في التأثير على كلا من دالة الإنفاق الاستهلاكي ودالة الادخار في إطار ضوابط الشريعة الإسلامية، ***مجلة التجارة والتمويل***، جامعة طنطا، 2، 46- 71.
- عزام، حسن حسن علي وآخرون. (2022). التجربة المصرية في إصلاح دعم الطاقة وأثرها على الرفاهية، ***مجلة البحوث المالية والتجارية***، جامعة بورسعيد، 1، 352- 296.
- عليوة، زينب توفيق السيد. (2016). تقييم أثر الدعم الحكومي في النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة من 1990 إلى 2014، ***مجلة بحوث اقتصادية عربية***، (23) 75، 7-46.
- كمال، سي محمد؛ وعبد الرازق، بن حبيب. (2019). تقدير أثر الدعم الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، ***مجلة دفاتر MECAS***، مج. 15، ع. 2 (كانون الأول 2019)، ص ص. 152-146.

- كمال، سي محمد وإكرام، بن هدى. (2021). تأثير الدعم الحكومي على الاستهلاك، الموازنة والنمو الاقتصادي في الجزائر، ***مجلة التنويع الاقتصادي***، (2) 1، 20-28.
- محمد، إسلام عصام الدين عبد السلام؛ ومعبد، أحمد مصطفى؛ وعبد الحليم، عصام حسني. (2021). تقييم سياسة الدعم الحكومي في مصر في ضوء المتغيرات الاقتصادية المعاصرة خلال الفترة 1990\1991 إلى 2019\2020، ***مجلة الفكر القانوني والاقتصادي***، (11) 2، 1-41.
- محمد، رافع؛ ومراد، جنيدي. (2023). أثر الدعم الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية للفترة 2010- 2021، ***مجلة النمو الاقتصادي والمقاولاتية***، (6) 1، 96- 117.
- مصطفى، أمينة أمين قطب. (2016). دراسة اقتصادية للعلاقة التكاملية المشتركة بين الدعم الغذائي ومعدل التضخم في مصر، ***مجلة جامعة الزقازيق للبحوث الزراعية***، (43) 5، 1837- 1852.
- مهران، حاتم أمير. (2020)، ***أساسيات الاقتصاد القياسي***. مكتبة المتنبي، المملكة العربية السعودية.
- مهودر، هيفاء نجيب، (2012)، الدعم الحكومي في الفكر الاقتصادي، **مجلة الاقتصاد الخليجي**، جامعة البصرة، (29) 23، 252- 254.
- موسى، إيمان. (2021). سياسات الدعم في مصر الحماية الاجتماعية وجدلية التحول إلى الدعم النقدي، ***دورية بدائل***، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 49.
- يوسف أحمد عرفة أحمد. (2020). ***الدعم الاقتصادي حقيقته وأنواعه***، دار التعليم الجامعي.

ثانيًا - مراجع باللغة الإنجليزية:

- Bernini, C. & Pellegrini, G. (2011). How are growth and productivity in private firms affected by public subsidy? Evidence from a regional policy. ***Regional Science and Urban Economics***, 41 (3), 253-265.
- Blankenau, W. (2005). Public schooling, college subsidies and growth. ***Journal of economic dynamics and control***, 29 (3), 487-507.
- Carine, A. (2015). An investigation of the long-run and causal relationships between economy performance, investment, and port sector productivity in Cote d'Ivoire. ***Open Journal of Social Sciences***, 3 (04), 29.
- Cho, J.; Greenwood-Nimmo, M. & Shin, Y. (2023). Recent developments of the autoregressive distributed lag modelling framework. ***Journal of Economic Surveys***, 37 (1), 7-32.
- Fan, S.; Gulati, A. & Thorat, S. (2008). Investment, subsidies, and pro-poor growth in rural India. ***Agricultural Economics***, 39 (2), 163-170.
- Hu, R.; Yang, Y. & Zheng, Z. (2023). Effects of subsidies on growth and welfare in a quality-ladder model with elastic labor. ***Journal of Public Economic Theory***, 25 (5), 1096-1137.
- Kripfganz, S. & Schneider, D. (2018, September). ARDL: estimating autoregressive distributed lag and equilibrium correction models. In Proceedings of: ***The 2018 London Stata conference***, Vol. 9, pp. 1-33.
- Mehmedi, B. (2022), The impact of social transfers on inequality (GINI), HumanDevelopment ndex (HDI) and poverty: Case of North Macedonia, ***Trends in Economics, Finance & Management Journal (TEFMJ)***. (4) 2, 56-64.
- Nkoro, E. & Uko, A. (2016). Autoregressive Distributed Lag (ARDL) cointegration technique: application and interpretation, ***Journal of Statistical and Econometric methods***, 5 (4), 63-91.
- Pesaran, M., Shin, Y. & Smith, R. J. (2001). Bounds testing approaches to the analysis of level relationships. ***Journal of applied econometrics***, 16 (3), 289-326.

- Samson, M. (2009). The impact of social transfers on growth, development, poverty and inequality in developing countries. In ***Building decent societies: Rethinking the role of social security in development***, pp. 122150-. London: Palgrave Macmillan UK.
- Sankaran, A., Kumar, S., Arjun, K. & Das, M. (2019). Estimating the causal relationship between electricity consumption and industrial output: ARDL bounds and Toda-Yamamoto approaches for ten late industrialized countries. **Heliyon**, 5 (6).
- Toda, H. & Yamamoto, T. (1995). Statistical inference in vector autoregressions with possibly integrated processes. ***Journal of Econometrics***, 66 (1-2), 225-250.
- Wang, C. (2023). ***Subsidies and Growth: Evidence from China***. Available at SSRN 4517352. World Trade Report (2006). Exploring the links between subsidies, trade and the WTO.

Cointegration and Toda-Yamamoto Causality between Government Subsidies, Domestic Investment, and Economic Growth in Egypt

Dr. Marwa Mohamed Ali Moustafa
Lecturer in Economics Department
Faculty of Economic Studies & Political Science
Alexandria University – Egypt
Assistant Professor at Imam Muhammad bin Saud Islamic University
Kingdom of Saudi Arabia
Marwa.moustafa@alexu.edu.eg

ABSTRACT

The research aims to analyze and measure the relationship between government subsidies, domestic investment, and economic growth, using annual time series data on Egypt during the period (1990-2022). based on Autoregressive Distributed Lag Model (ARDL) and bound test To investigate the existence of cointegration between the variables and the Toda- Yamamoto (TY) causality test to investigate the direction of the causal relationship between variables in the long run.

The research concluded that there is a cointegration relationship between the variables of the study, where domestic investment had a positive and significant impact on economic growth in the short and long run, and the inflation rate had an inverse and significant impact on economic growth in the long run, but this impact was weak, while government subsidies had a positive impact on Economic growth, but it is insignificant. Regarding testing the causality of TY in the long run, there was a direct causal relationship in one direction from local investment to economic growth. The study also found that there is a bidirectional causal relationship between domestic investment and government support, which confirms the importance of programs of subsidies to various productive sectors and the subsidies to Industrial zones and export provided by the Egyptian government and their role in increasing domestic investment. The study also found a direct causal relationship from inflation to domestic investment.

The study recommends that government subsidies is very important in particular the subsidies to economic activities that would positively impact on domestic investment and thus economic growth.

Keywords: *Government Subsidies, Toda & Yamamoto Causality Test, Auto Regressive Distributed Lag Model ARDL.*